

الأوضاع الاقتصادية لكراغلة إيالات المغرب العثمانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر

الميلاديين، دراسة مقارنة

The economic conditions of the Koroughlis of the states of Ottoman Morocco during the 18th and 19th centuries, a comparative study

أ.د. محمد دادة

أ. محمد مقصودة

جامعة احمد بن بلة، وهران 1، الجزائر

جامعة احمد بن بلة، وهران 1، الجزائر

dadamohamed31@yahoo.fr

histmak12@gmail.com

تاريخ القبول: 2019/05/17

تاريخ الاستلام: 2018/07/08

الملخص: تهدف الدراسة بحث الأوضاع الاقتصادية لفئة الكراغلة المولدين في بلاد المغرب، متجاوزة الطرح القطري إلى محاولة بناء نظرة شاملة للإسهامات والأدوار الاقتصادية التي اضطلعت بها هذه الجماعات بولايات المغرب التي عرفت الوجود العثماني (الجزائر، تونس وطرابلس الغرب)، باعتبار النشاط الاقتصادي جزء لا يتجزأ وعنصر متدخل بقوة في صياغة باقي الأوضاع العامة لهذه الشريحة الاجتماعية، التي تميزت بمواصفات استثنائية كونها نتاج علاقات المصاهرة بين العثمانيين الوافدين والسكان المحليين. معتمدا في تحليل هذه الأفكار المنهج المتعدد الذي يقوم على ملاحقة الظواهر التاريخية في أصولها، ومن ثم تحليلها ومقارنتها لاستخلاص النتائج بناء على مقدماتها والوقوف على مساحات التوازي والتقاطع، والتي كان من أبرزها اختلاف تلك الأوضاع تبعا لخصوصية كل إيالة، وتشابها من حيث السعي لامتلاك الثروة، فضلا عن كون الأزمة التي عصفت بمجتمعات وسلط بلاد المغرب خلال القرن التاسع عشر وإن كانت سياسية اجتماعية في ظاهرها إلا أن جوهرها اقتصادي بحت.

الكلمات المفتاحية: الكراغلة، إيالات المغرب، السياسة الاقتصادية، الأوضاع الاقتصادية، إيالة الجزائر.

Abstract: The study aims to examine the economic conditions of the category of koroughlis born in the Maghreb countries, bypassing the local approach to try to build a global vision of the contributions and economic roles of these groups in the Maghreb states that have experienced the Ottoman presence (Algeria, Tunisia and Tripoli West), economic activity as an integral part and strong component of the formulation of the rest of the general conditions of this social segment characterized by exceptional characteristics resulting from the marriage relationship between immigrants Ottomans and the local population. relying on a multiple approach that tracks historical phenomena in their origins, then analyzes and compares them to derive the results based on their introductions and positions on areas of parallelism and intersections; more important being the difference of these situations depending on the specificity of each country, and their similarity in terms of wealth seeking, as well as the fact that the crisis that hit the societies and powers of the Maghreb countries in the nineteenth century if it is social policy apparently, but its essence is purely economic.

Key Words: Koroughlis, Regencies of Morocco, Economic Policy, Economic conditions, Regency of Algeria.

JEL Classification : H24, N17, N37

*مرسل المقال: محمد مقصودة (histmak12@gmail.com)

المقدمة:

تمتع بلاد المغرب بكثافة تاريخية جعلت ماضيها مستمرا في حاضرها، ولأن التاريخ هو الذاكرة الجماعية بامتياز، فإن العودة إليه تقصيا وتحليلا ومقارنة قضية منهجية بالغة الأهمية لتفسير وفهم الحاضر و استشراق المستقبل. وبحكم الموقع الجغرافي الاستراتيجي لبلاد المغرب فقد عرفت المنطقة عبر العصور صراعات بين مختلف القوى الداخلية والخارجية الراغبة في السيطرة. خلال القرن السادس عشر الميلادي شهدت دول المغرب تهديدات خطيرة كان من نتائجها قيام تحالف عثماني مغاربي (عدى المغرب الأقصى)، استجابة للتحويلات البنيوية التي طرأت على الصناعة العسكرية الأوروبية خصوصا في مجال البحرية، والتي لم يعد لبلاد المغرب القدرة على مواجهتها أو احتواء تهديداتها.

كان من أهم نتائج هذا التحالف الذي سمح بدخول العثمانيين بكل ثقلهم إلى المنطقة، نشوء علاقات اجتماعية وسياسية ساهمت في إثراء وتنوع الفئات السكانية نتيجة علاقات المصاهرة بين الوافدين من المشرق وأوروبا مع العنصر المحلي، والتي سمحت بظهور مكون اجتماعي جديد عرفني الكتابات التاريخية بـ "الكراغلة"، والذي امتازوا بكونهم فئة وسط تجمعها قرابة العمومة مع العثمانيين في نفس الوقت الذي يشدها نسب الخوولة إلى السكان المحليين.

معطى ساعد هذه الجماعات على لعب أدوارا مهمة في التاريخ الحديث لولايات المغرب، نلمسه جليا في ثنايا مختلف الكتابات التاريخية التي طالما نوهت بأهمية البحث في موضوع الكراغلة كونه يشكل معيارا حقيقيا لمدى التفاعل وطبيعة العلاقات البينية التي سادت المجتمعات العثمانية، والتي أفرزت تباينا في أوضاع الكراغلة تراوح بين التهميش والارتقاء إلى التأثير في مختلف مظاهر الحياة، وهو بهذا يشكل ساحة ومدخلا مهما للبحث في عديد القضايا ذات الصلة، يأتي في مقدمتها أوضاع الكراغلة الاقتصادية والتي كانت إفرزا لأدوارهم في هذا المجال فضلا عن مساهماتهم في إثراء النشاط الصناعي و الحرفي من خلال نقل المؤثرات العثمانية ومزاجتها بنظيرتها المحلية .

إشكالية الدراسة: تركز هذه الورقة على معالجة سؤال واقع الحياة الاقتصادية في بلاد المغرب إبان الوجود العثماني، من خلال بحث مجموعة من الاستفهامات التي تشكل أدوات موضوعية في مسار الدراسة، على غرار دور و طبيعة تدخل جماعات الكراغلة في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي ، وكيف انعكست تلك الأدوار على أوضاعهم خاصة، وعلى المشهد الاقتصادي لولايات المغرب بشكل عام.

أهمية الدراسة: يكتسي البحث أهميته كونه يشكل ساحة للوقوف على عديد القضايا خاصة:

- التعرف على جوانب من الأوضاع الاقتصادية لإيالات المغرب، ومدى تأثيرها بظهور مكون اجتماعي جديد.
- التعرف على مختلف الأنشطة الاقتصادية التي انخرط فيها كراغلة ولايات المغرب، ومقارنتها لاستخلاص طبيعة ودرجة تأثيرها بخصوصيات كل بلد.

- الوقوف على مجمل الأدوار الاقتصادية التي اضطلعت بها فئة الكراغلة، وطبيعة القيمة المضافة التي أسهمت من خلالها في إثراء الحياة الاقتصادية بمختلف مظاهرها في بلاد المغرب.

أهداف الدراسة: الهدف الأساس الذي تتوخاه هذه الورقة البحثية يكمن في جمع واستقصاء المادة العلمية ذات الصلة بموضوع النشاط الاقتصادي للكراغلة بولايات المغرب العثمانية، وذلك من خلال السعي للوقوف على كل ما كتب حول الموضوع سواء في مظانه الأولية أساسا أو بين ثنايا مختلف الكتابات التاريخية، حتى نتمكن من استخلاص النتائج الجزئية والكلية التي تجيب عن الأسئلة المتعلقة بطبيعة التماثل والاختلاف في إوضاع هذه الفئة الاجتماعية عبر إيلات ولايات المغرب، وكذا العوامل المتدخلة في صياغة هذه الأوضاع.

منهج الدراسة: أما الأليات العلمية المستخدمة في تفكيك وتركيب أفكار الموضوع، فقد اقتضت طبيعة البحث استعمال مناهج متنوعة تنوع مضامين المحاور الثلاث التي تقوم عليها الدراسة. ولأن الظواهر التاريخية في حقيقتها هي أحداث تحكمها قاعدة السببية، مما يقتضي توخي الموضوعية في تحليلها من خلال إعادة بنائها وفق تسلسل منطقي تسبق فيه الأسباب النتائج. فللتعرف على مجمل المعطيات الاقتصادية لولايات المغرب، استخدمنا المنهج الوصفي الذي يسمح بترتيب وعرض الأحداث التاريخية. أما عند الانتقال لبحث تفاعل وتعاطي فئة الكراغلة مع تلك المعطيات ومختلف العلاقات التي تقتضي طبيعة الموضوع دراستها وتدقيقها، فإننا حتما نلجأ للمنهج التحليلي الذي يقف وراء دواعي التأليف وتحليل القضايا من خلال استقراء الأحداث والظواهر المؤسسة لها.

وبغية الوقوف على حجم الاختلاف و طبيعة التماثل والتباين بين كراغلة إيلات المغرب في المجال الاقتصادي استعنا بالمنهج المقارن من خلال الاحتكام لجملة معايير حيوية على غرار ملكية الأرض و طبيعة النشاط الاقتصادي و المكانة الاجتماعية. وذلك كله ضمن إطار تاريخي حده الزمني الأدنبداية القرن الثامن عشر الميلادي الذي شهد وصول أسرتين كراغلتين لحكم كل من إيالتي تونس وطرابلس الغرب وهو ما يؤشر إلى تعاظم النفوذ الاقتصادي والاجتماعي لهذه الفئة، أما الحد الزمني الأعلى فنهاية القرن التاسع عشر الذي عرفت خلاله بلاد المغرب العثمانية أحداثا جساما أهمها الانتقال من مرحلة الاستقلال في ظل الانتماء للعالم العثماني إلى الغزو الاستعماري الأوروبي. وهي أحداثٌ كان للكراغلة فيها الحضور القوي والفعال خاصة في إيالتي تونس والجزائر.

محاور الدراسة: ينصب البحث على ثلاث محاور رئيسة حاولنا من خلالها معالجة الإشكالية المطروحة واستعراض مجمل الأفكار ذات الصلة. يتناول المحور الأول إفاضة حول دلالات مفهوم " فئة الكراغلة" وتطورها التاريخي، لنتقل بعدها لبحث طبيعة السياسة الاقتصادية للعثمانيين في إيلات المغرب والتي ستؤثر بشكل مباشر على أوضاع مجتمعات هذه البلاد، بمن فيهم جماعات الكراغلة الذين سيركز المحور الأخير على محاولة رصد مجمل إسهاماتهم وأدوارهم في الحياة الاقتصادية ومن ثم الخلوص إلى طبيعة أوضاعهم والأحداث المؤسسة لتلك الأوضاع كخاتمة للبحث.

1. فئة الكراغلة، المصطلح والمفهوم:

عرف مدلول مصطلح و مفهوم "الكراغلة" تطورا واختلافا نلمسه في مختلف الكتابات التاريخية. في هذا الصدد فإننا إذا أردنا ابتداء تعريف مفهوم "الكرغلي أو الكراغلة" نجد أنه خضع لتعريف شائع تكرر عند معظم المؤرخين، فحواه أن هذه الفئة هي نتاج المصاهرة بين العثمانيين والسكان المحليين في ولايات المغرب العثمانية (راسم، 1903، 187؛ هنريكو، 1990، 43). وهذا التعريف الذي يجد نوعا من الإجماع في جانب منه، يفقد تماسكه إذا نحن انتقلنا به إلى مستوى المفهومية بتقليص دائرة الإجماع لصالح الخلاف على أساس خلفيات التناول وزاوية المعالجة والنظر. ولأن مفهوم ومعنى الكلمات يتطور ويتغير تبعا لتغير المبنى، نحاول فيما يلي التعرف على مختلف الأشكال والرسوم التي بُني وكتب من خلالها مصطلح الكراغلة، وكيف تغير بين مختلف الكتابات ومؤدى ذلك.

أول حقيقة تصادفنا في هذا السياق أن مصطلح الكراغلة تعددت أشكال كتابته ورسمه لدرجة يصعب معها جمع واستقصاء كل تلك الأشكال. ولعل السبب الرئيس في هذا مرده إلى الاختلاف في تحليل جذر الكلمة من حيث المبنى والمعنى العثماني. فقد ذهب المؤرخين التركيين خليل إينالجيك و يلماز أوزوتونا إلى اعتبار جميع أشكال رسم مصطلح "الكراغلة" تعود إلى كلمة "قول" أو "قوللر" التي تعني العبد أو " المملوك" التي يقابلها في التركية "KUL" الذي هو أحد رعايا الدولة الدافعين للضرائب، وجمعها "قولر" وقد تكتب "كوله" وهم خدام السلطان العثماني على مستوى الجيش أو الإدارة أو البلاط (إينالجيك، 2007، 606-607؛ أوزوتونا، 1990، 578-579). ولأن الكراغلة هم غالبا أبناء الجنود الإنكشارية الذين هم أساسا عبيد السلطان العثماني، كان الأبناء أقرب من جهة الآباء إلى فئة "القوللر" أو "القوللر" التي تعني العبيد، وبالتالي فهم ينتمون لفئة عبيد السلطان بالوراثة والتبعية أكثر من انتمائهم لفئة الأحرار بالنظر لجهة انتماء أمهاتهم (الشناوي، 1984، 125-128).

من جهة أخرى يجدر التنويه إلى الفرق بين مفهوم العبد عند العثمانيين وعند الأوروبيين، وهو فرق هائل، فوضع العبد العثماني أحسن بكثير منه عند الأوروبيين الذين كانوا يستخدمونهم أساسا في خدمة الأرض، هذا فضلا عن فلسفة العبيد التي روج لها الأوروبيون في القرون الوسطى ذات البعد الإقطاعي والتي لم تكن معروفة عند العثمانيين (أوزوتونا، 1990، 578)، ولذلك كانت عبارة المملوك أو العبد تحمل عند العثمانيين مدلولات مختلفة عن المتعارف عليه، إذ تعني أفراد الهيئة الحاكمة¹ وخدم السلطان المكونين أساسا من الجنود الإنكشارية والذين كانوا يتمتعون بعدة امتيازات أهمها:

- كان شغل المناصب في الدولة مقصورا على طبقة القوللر (العبيد).
- تمتع القوللر بالإعفاء الضريبي.
- الإعفاء من الخضوع للقضاء العادي الذي كان يخضع له رعايا الدولة الذين هم خارج نطاق العبيد.

لكن وفي مقابل هذه الامتيازات التي كان يغبطهم عليها بقية سكان الدولة من الأحرار كان وضع فئة القولا ر شائكا ودقيقا، إذ كانوا يعتبرون ملكا للسلطان وفي استطاعته أن يأمر بإعدام من يشاء منهم دون الالتجاء إلى إجراءات قضائية، وفي وسعه أيضا أن يصادر ما يشاء من ثرواتهم عقب وفاتهم، بل قبل أن يحتويهم القبر (الشناوي، 125، 1984).

لعل هذا الوضع هو الذي جعل فئة القوللر أو العبيد تنفصل قضائيا وماليا وضريبا وبالتالي اجتماعيا عن رعايا الدولة الآخرين، بحيث أصبحوا يشكلون طبقة قائمة بذاتها تتمتع بحقوق وامتيازات لم يتمتع بها سائر رعايا الدولة، وكان هذا الفصل بين العبيد ورعايا الدولة الأحرار في الحقوق والامتيازات من أهم الأسباب التي أدت إلى نفور الرعايا الأحرار من العبيد وتزايد الحقد بين الفئتين، فقد كان أفراد الدولة الذين ولدوا مسلمين من آباء وأمهات مسلمين يشعرون بفداحة الظلم الواقع عليهم، لأنه كان محروما عليهم الانتماء إلى الهيئة الحاكمة التي احتكرت مناصب الدولة في البلاط السلطاني والحكومة الجيش (الشناوي، 120-128، 1984).

إن هذا المعطى يسعفنا كثيرا في فهم أسرار وخلفيات النفسية المتعالية وحتى التميز والتمايز الذي طبع العثمانيين عموما في سائر البلاد التي تواجدوا فيها وبخاصة الإنكشارية منهم. وهي ذات النفسية المتعالية التي وصمت الوجود العثماني وأثرت على أوضاعه في ولايات المغرب. كما يسعفنا هذا المعطى في فهم سبب تعامل الإنكشارية مع أبنائهم الكراغلة بالإبعاد والدونية انطلاقا من كون هذه الفئة الهجينة غير مؤهلة للاستفادة من امتيازات الآباء كونهم رعايا أحرار بالنظر لجهة أمهاتهم، وبالتالي فهم ليسوا عبيد السلطان كأبائهم الذين حصلوا على هذه المزية والصفة التي لم تكن تمنحها السلطنة إلا للأفراد الذين تم الحصول عليهم عن طريق الحرب (أسرى حرب)، الشراء، الهدايا أو جمعوا عن طريق نظام الدفشمرة².

هذا وبالعودة لأشكال رسم مصطلح الكراغلة، فإن إن هذا الأخير قد تم تناوله في مختلف الكتابات التاريخية بعدة أشكال منها قولاً وغللري، قولغولي، القولغولية، الكوارغلية (بنبلغيت، 42، 1995)، قرغلان (الوهراني، 87، 1974)، الكلغلار (الشويهد، 147، 2006)، الكولوغلار (سبنسر، 82، 1980) وكردغلية (البشروش، د.س.ن، 47)، قلغلي، القرغلية أو قرغلي (بن أشنهو، 139، 1972)، كورالي (توللي، 556، 1976)، كول اوغلية (الزاوي، 171، 1968)،... وكلها أشكال ذات جذور تعود للتركبة العثمانية وإن خضعت لبعض التحويرات بحسب اللهجات المحلية. أما شكل المصطلح "كول أوغلي"، "كولهاوغلو" أو "كول أوغلاني" فهو إدغام "كوله Kole" التي تعني عبد مع "أوغول Ogul" التي تعني ابن العبد في التركية.

وفي الكتابات التاريخية الحديثة نجد تغليب إستعمال الرسم المشهور "كراغلة" ومفردها كرغلي، وقد تكتب كوروغليو قرغلي³، ويقابلها في اللغة الفرنسية رسم "Koleoglu"، "Kouloughli" أو "Cololis"، فيما كتبها المؤرخ التركي أرجمند كوران بالتركية على شكل "Kuloglu" (كوران، 80، 1974) وكلها مبان وسوم تؤدي نفس المعنى المركب من الكلمتين التركيتين "قول أو كوله" التي تعني العبد أو الجارية، و "أوغل" التي تعني

ابن(هابنسترايت،2013،28)، فضلا عن أداة الجمع في التركيبة "لر" وعلامة الإضافة "ي"، ليصبح المعنى اللغوي للكلمة " أبناء العبيد" أو (Fils d'esclave). أي أن كلمة "كوله" التي تؤدي معنى العبد تقابلها في الفرنسية عبارة "esclave" وواضح أنها تحمل غير معنى كلمة الأسير التي يقابلها "captivité" (أوزوتونا،1990،578).

والحاصل أن مصطلح الكراغلة يؤدي في المعنى العام وبغض النظر عن التحريف في الرسم معنى ابن العبد الذي هو نتاج زواج العثمانيين مع السكان المحليين، وهو معنى يشمل جميع المناطق التي تواجد فيها الحكم العثماني، وإليه ذهب حمدان خوجة الكرغلي دون أن يعطي له أي أبعاد أخرى في إيالة الجزائر(خوجة،63،2005). فيما فسّر المؤرخ ابن أشنهو "قلغلي" بابن الأجنبية الذي يعتبر تركي ناقص كالحجر الثاني عند العرب (بن أشنهو،1972،139). وكما خضع رسم المصطلح لاختلاف المبني انسحب نفس الشيء على المعنى، ففي طرابلس الغرب اتسع وصف الكراغلة ليشمل كل من انخرط في سلك الجندية بغض النظر عن أصوله العرقية، بحيث شمل الوصف المواطنين من أهل البلد الذين اكتسبوا وضع الكراغلة وامتيازاتهم (جند غير نظاميين، إعفاء من الضرائب) فكانوا يميزون عن الكراغلة أبناء الأتراك بوصفهم كوارغلية من أولاد العرب(الفقيه حسن،2001،262؛ ميكاكي،1961،7). وهو ما يعكس وضعية اجتماعية متقدمة جدا للكراغلة في ليبيا مقارنة بما كان عليه وضع ومفهوم الكراغلة في إيالة الجزائر. وفي المقابل نجد إطلاق وصف الأتراك على فئة الكراغلة في طرابلس الغرب من طرف بعض الأجانب الذين عاشوا في ليبيا خلال القرن الثامن عشر، وهو توصيف يغلب الجانب العثماني في الكراغلة انطلاقا من الامتيازات والحظوظ التي نالوها حتى اعتبروا ورثة للأتراك(توللي،1976،556). هذا وقد كشف البحث نطاقا أوسع في إطلاق وصف الكراغلية تعدى أبناء العثمانيين ليشمل كل المولدين الهجناء نتيجة التقاء عرقين مختلفين خارج منظومة العالم العثماني، فقد أشار المؤرخ ناصر الدين سعيدوني بهذا الصدد إلى مصطلح "كريول" أو "Les Créoles" الذي يوصف به الجيل المولد بين الإسبان ونساء قبائل الهنود الحمر في أمريكا اللاتينية(سعيدوني و البوعبدلي،1984،97) في حين اكتسبت هذه الصفة صبغة وظيفية عند المغول من خلال إطلاق تسمية "قراقول" وقراغلول" على الجند المكلفين بحراسة الطرق، وتبدو فيها المؤثرات العثمانية جلية كما غلب عليها الاستعمال الوظيفي للمصطلح على غرار طرابلس الغرب.

من جهة أخرى فإنه إذا كان من السهل ضبط تعريف لغوي لمصطلح الكراغلة، فإن هذه السهولة ستتعدد وتزداد غموضا إذا نحن انتقلنا إلى مستوى المفهوم والدلالة، خاصة في ولايات المغرب العثمانية التي اختلف استعمال توصيف الكراغلة فيها تبعا لاختلاف المحيط الاجتماعي والسياسي، وسياقات التناول التاريخي فيما بعد. ففي إيالة الجزائر حيث عانى الكراغلة من وضعية صعبة مقارنة بجيرانهم، انعكس هذا المعطى على استعمال وإسقاط هذه التسمية. إذ ومن خلال مراجعة مختلف الكتابات التاريخية ذات الصلة، نستنتج أن هذا التوصيف لم يكن يطلق بالضرورة ودائما على المواليد من زواج النساء المحليات و العثمانيين، فقد أشار الباحث طال شوفال(Talshuval) إلى أن الأبناء المنحدرين من أتراك وعلجيات (النساء المسيحيات اللواتي أسلمن)، كانوا

يعتبرون أتراك وليسوا كراغلة، الأمر الذي يمكنهم من وراثة إمتيازات آبائهم، مفسرا ذلك برغبة أوجاق الجزائر في التمييز عن المحليين وتقوية مركزهم العددي والنوعي (Shuval, 1998, 102). وإلى نفس المعنى ذهب المؤرخ لوجسي دو تاسي (Lauger De Tassy) بإشارته إلى أن الأتراك كانوا يتزوجون مسيحيات يعتنقن الإسلام وينجبون منهم أبناء يعتبرون أتراكا ويستفيدون من كل مزاياهم، وفي المقابل ذكّر أن أبناء الأعلّاج من النساء الجزائريات كانوا لا يعتبرون أولاد أتراك (لايكثسون صفة التركي)، بل يسمون "كورغلي" و لا يحظون بكثير احترام (Lauger De Tassy, 1725, 79)، وهو ما يحمل إشارة صريحة إلى سعي الأتراك لاحتكار كل الامتيازات من خلال حصر وتقليص دائرة العصبية التركية وفق ما يخدم المصالح الضيقة لدرجة أنه إذا تزوج أحد الأتراك من أم بلدية (حضرية) فإن الأطفال يصبحون كراغلة، غير أن الأطفال الذكور من امرأة خلية يصبحون أهليين مثل أهل البلد. أما إذا تزوج التركي العثماني من رقيقة مسيحية فإن أبناءهما الذكور يصبحون أتراكا وبناتهما يصبحن أهليات (وولف، 2009، 171) وهو استنتاج شاطر فيه كل من الرحالة شاو (T.Shaw) وهابنسترايت (Hepenstreit) اللذين لاحظا اكتفاء الأتراك بالمحظيات أو المسيحيات دون الزواج من الأهليات، وفسرا هذه الظاهرة الاجتماعية في إيالة الجزائر بكون أبناء الأتراك من المسيحيات كانوا لا يعتبرون من الكراغلة الذين يمكنهم التحالف مع قربتهم من السكان المحليين، بل أجنب لا يشكلون أي خطر على الوجود العثماني وامتيازاته (Shaw, 1980, 185-186). فيما يبدو أن القنصل الفرنسي في الجزائر فالير (valliirecesaire-Philippe 1791-1796) عاين تعصبا تركيا أكثر تطرفا من خلال أشارته في مذكراته إلى أن الأطفال المولدين بالجزائر وإن كانوا أبناء أب وأم تركيين مشرقين وهي حالات قليلة، فلم يكونوا يعتبرون قط سوى كراغلة (Valliere, 1974, 31) مما يفوت عيهم امتيازات العثمانيين. شهادة تعكس مدى الثقة التي كانت تحظى بها العلجيات الغريبات عن المجتمع المحلي لدى العثمانيين مقارنة بالنساء المحليات، وكذا غياب تقاليد التوريث بين أتراك الجزائر لصالح سيطرة مؤسستي الإنكشارية والداي خاصة مع نهايات الحكم العثماني .

من جهة أخرى ومن خلال استغلال الدراسة القيمة التي أجراها الباحث خليفة حمّاش حول الأسرة في إيالة الجزائر والتي خلصت إلى أن مستوى الجيل كان يؤخذ بعين الاعتبار في العلاقات والتراتبية الاجتماعية، أي الجيل الذي ينتمي إليه الأبناء ضمن أسرهم الكبيرة، نجد أنه وفيما يخص فئة الكراغلة فإن أبناء عناصر الهيئة الحاكمة (الأتراك في معظمهم)، كانوا يعتبرون "قول أو غلين" في الطبقة الأولى فقط (أي في الجيل الأول)، أما في الطبقات الموالية التي يصيرون فيها أحفادا (أي أبناء الأبناء ومن يليهم) فهم لا يعتبرون كراغلة وإنما من الأهالي، وحسب نفس الباحث فإن هذا المفهوم يتماشى والمعنى اللغوي للكلمة الدالة على أبناء عبيد السلطان بعينهم، وإن كانت هناك حالات بينت عدم سريان هاته القاعدة دائما، إذ وجد أن أشخاص ينحدرون من أسر تنتمي إلى الهيئة الحاكمة (أي أتراك) وهم في الطبقة الثانية والثالثة وأكثر، ومع ذلك فإنهم تولوا وظائف إدارية ورتبا عسكرية لا يحق للأهالي توليها، وإنما هي من اختصاص عناصر الهيئة الحاكمة وأبنائهم المباشرين في الطبقة الأولى فقط

وهم "القول أوغاليون" الحقيقيون. كما خلصت الدراسة إلى أن صفة "قول أوغلي" التي كانت ترد في العقود بأشكال مختلفة، لم تكن تستخدم في التعريف بأبناء الجند العثماني إلا في حالات نادرة جدا، خاصة وأن الأحفاد كثيرا ما كانوا يعملون على أساس أنهم من الأهالي وليسوا كراغلة (حماش، 2006، 72-66).

على العكس مما حدث في إيالة طرابلس الغرب أين توسع مفهوم الكراغلة ليأخذ بعدا وظيفيا، نجد الكراغلة في إيالة الجزائر يتحولون إلى إحدى قبائل المخزن على أساس التحول الوظيفي، ففي مذكراته يطلق سيمون بفايفر صفة الزواتنة على الكراغلة الذين توطنوا ضفتي وادي الزيتون (بفايفر، 1998، 185)، وقد أطلق عليهم إسمالزواتنة بناء على ما تنتجه بلادهم من الزيتون، حيث تحول مخزن الزواتنة الذي استوطن المنطقة إلى إحدى قبائل المخزن⁴ المتعاونة مع السلطة العثمانية⁵.

بالرجوع لإيالة طرابلس الغرب فإن استعراض مختلف الكتابات حول الموضوع تبين أن حالة الاندماج الواسعة التي عرفتها هذه الإيالة سواء على مستوى المصاهرات أو بين الكراغلة والسكان المحليين، أنرت بشكل كبير على مفهوم وتراثبية جماعة الكراغلة، ولا أدل على ذلك من بروز فئة الكراغلة أولاد العرب مقابل الكراغلة المتعارف عليهم. يؤكد ذلك ما أشار إليه المؤرخ الليبي الطاهر الزاوي بإطلاق صفة "الكرغلي" على كل من ناصر الحكومة ولو كان من العرب (الزاوي، 1968، 155، 171-1968) متجاوزا التعريف التقليدي لهذه الفئة، وهو طرح أيده فيه معظم مؤرخي ليبيا العثمانية بتغليبهم البعد الوظيفي والدور السياسي والاجتماعي الذي أداه كراغلة هذه الإيالة خاصة خلال حكم الأسرة القرمانيية، حيث تحتفي في هذه الأطرايح الكثير من المعايير التي خضع لها توصيف كراغلة إيالة الجزائر، على غرار التفريق بين أبناء نساء البلد المحليات وأبناء النساء المسيحيات أو العلجيات وكذا مستوى الجيل الذي ينتمي إليه هؤلاء الأبناء.

غير أنه تجدر الإشارة إلى ملازمة الصفات العثمانية وغلبتها على الخطاب التاريخي المتعلق بأبناء الانكشارية في طرابلس الغرب على الرغم من البعد الوطني الذي خلعه بعض الدارسين في سياق تناولهم لموضوع الكراغلة. فقد غلب عليهم أي الكراغلة الميل للعنصر التركي الحاكم في البلاد (من حيث العادات والمذهب مثلا)، رغم محاولة الأسرة القرمانيية تقديم نفسها للأهالي كأسرة ليبية (حميدة، 1998، 49) خالصة. وهي المحاولة التي نجحت بل ولاقت توافقا من بقية العناصر الكراغلية التي إستغل قرابة الخوولة لفهم عادات المجتمع الليبي وبالتالي الاندماج في شكل تحالفات وصفوف قبلية (بغني، 1996، 31-30).

وغير بعيد عن هذا التوصيف استفاد كراغلة إيالة تونس من حالة التمازج والاندماج ضمن المجتمع على غرار ماحدث في طرابلس الغرب، ولعل هذه الظاهرة هي التي دفعت المؤرخ ألفونس ديلهان (alphonse dilhan) إلى القول بأن العنصر التركي في تونس فقد أصوله العرقية بفعل حالة التمازج التي أفرزت الكراغلة ماعدى فئة قليلة (Dilhan, 1866, 266)، وهو ما أفاد الكراغلة علاقات جيدة مع المجتمع لدرجة التماهي وهي حالة ما فتتت تتطور منذ وصول الكراغلة المرادين للسلطة.

وإذا كانت بعض الدراسات التاريخية قد تناولت ظاهرة فئة الكراغلة في إيالة الجزائر على أنها مشكل مثل دراسة المؤرخين بياربوير و جون وولف، فإن مثيلاتها المهمة بإيالة تونس تجاوزت هذا الطرح لصالح الإهتمام بمركز الكراغلة وعلاقتهم بكل من المجتمع والسلطة الحاكمة في ظل تحولهم إلى إحدى قوى المجتمع الحية التي لا يمكن تجاهلها. أخيراً تجدر الإشارة إلى أنه لم يُعرف في تركيا العثمانية فئة بعينها توصف بـ"الكراغلة"، حيث ذهب المؤرخ التركي "أوكالوقيز" (Ocaloguz) إلى أن قانون الكراغلة في تركيا هو قانون إداري بالدرجة الأولى وليس اجتماعي، أي أنه لم يكن هنالك عرف اجتماعي يضيفي الصفة الكراغلية على من ولد من أم ليست تركية، وإنما يتعلق الأمر بتقنين إداري لأجل مراعاة مصالح معينة للعثمانيين في الولايات التي تواجدوا فيها كقائمة حاكمية، خاصة الامتيازات السياسية وتبعاتها، وبالتالي لم يكن في تركيا ذاتها فئة تسمى الكراغلة، ويعزز هذا المفهوم كون النظام الاجتماعي التركي هو نظام أبوي، يمنح صفة التركية لمن ولد من أب تركي، فإبن التركي هو تركي وكثير هم السلاطين العثمانيين الذين تزوجوا بنساء أجنبيات ولم تمنع هاته المصاهرة أبناءهم من وراثة عرش السلطنة (Ocal, 2002, 93-94؛ سيار، 1997، 214).

وإذا كان من نتيجة نستخلصها فهي أن إسقاطات تسمية الكراغلة اختلفت اختلافا جوهريا بين ولايات المغرب، ففي تونس وليبيا جرى إخضاع المفهوم لمعايير العرق والأبوة والوظيفة، أما في الجزائر فأخضعت هذه المعايير بدورها لمعيار رئيس هو المصلحة العليا للعثمانيين وعلى رأسهم طائفة الإنكشارية، من خلال استغلال توظيف مفهوم الكراغلة بحسب الظرفية التاريخية لصراع المصالح لدرجة أن المتتبع لمسار العلاقة بين العثمانيين والكراغلة يلاحظ أن وضعية "ابن العبد" لم تكن تمثل أي عائق بقدر ما كان الأمر يتعلق بفئة اجتماعية اعتبرها الأتراك غريبة عليهم كونها تحمل جزء من دماء السكان المحليين وتكرس وضع اجتماعي جديد.

وقد بدأ طرح المسألة الكراغلية والتنبيه لها من طرف العثمانيين في مرحلة لاحقة من وجودهم بأرض الجزائر وبالتحديد خلال مرحلة الباشوات (1588-1659م) ضمن صيرورة تطور نظام الحكم، وخير مثال على ذلك أنخلال المرحلة التي قبلها وهي فترة البيلبايات (أمير الأمراء 1519-1587م) لم يطرح فيها الكراغلة أي إشكال كقائمة اجتماعية، فيما يبدو أن أول طرح للمسألة الكراغلية في الجزائر كان طرحا سياسيا وليس اجتماعيا، وإنما جرى توظيف الجانب الاجتماعي لخدمة مصالح السلطة العثمانية خاصة من طرف الإنكشارية الذين غلبوا مصالحهم على عواطفهم في إطار الصراع على السلطة (Peyssonnel, 1987, 277). وقد لاحظ المؤرخ طال شوفال أن الكراغلة لم يُكتبوا بماتة الصفة في السجلات الرسمية كسجلات الأوقاف (Shuval, 1998, 108)، كما تجلّى هذا الموقف أكثر من خلال عدة مفارقات منها منح صفة "عثماني" للأعلاج ولأبناء الإنكشارية من العلجيات دون مراعاة لعبودية الأب، في حين تُخلع صفة "كراغلي" على أبناء نفس الآباء من النساء الجزائريات. وهذه كلها شواهد على أن تسمية "الكراغلي" لا تؤدي دائما نفس المعنى وأن مرد الاختلاف إلى البواعث والأهداف من المسمى أكثر من التسمية.

2. طبيعة السياسة الاقتصادية للعثمانيين في إيلات المغرب

مبدئياً يجمع المؤرخون على أولوية الجوانب العسكرية والسياسية عند العثمانيين مقارنة بغيرها من الاهتمامات، ومنها الاقتصادية التي غلبوا فيها الجانب المالي الجبائي على حساب تنمية القطاع الاقتصادي الاستثماري. وفي ولايات المغرب تجلت هذه الميزة في عدم الاهتمام بتطوير البنية التحتية، ولا أدل على هذا من عدم وجود موانئ صالحة للتجارة في إيالة الجزائر بالرغم من اهتمام العثمانيين بالبحر، فقد كان ميناء الجزائر هو الميناء الوحيد على مستوى البلاد المؤهل للمبادلات التجارية الخارجية، كما لم تتدخل الدولة لتحسين وسائل الزراعة البدائية ولم تسهم في الوقاية من الأضرار الطبيعية أو الآفات الزراعية التي كانت تتعرض لها البلاد بشكل مستمر (محمد خير، 1969، 99).

لعل هذا المعطى وغيره وراء إجماع معظم المؤرخين حول افتقاد العثمانيين لسياسة اقتصادية ومالية متكاملة، وانحصر جهودهم في مجال الجباية بمختلف أنواعها لتغطية نفقات الخزينة. لدرجة تحول السياسة الضريبية إلى عامل مؤثر في طبيعة نظام الحكم العثماني وعلاقته بالسكان. فكان الحكام بصفتهم المسؤولين الأولين عن مالية الدولة يولون أهمية بالغة لاستخلاص مداخيل ضريبية كافية لموازنة النفقات، بل ويحرصون أياً حرص على تحصيل أكبر فائض ممكن يحتفظون به لأنفسهم، و شيئاً فشيئاً تزايدت أطماعهم حتى أصبحوا يتقلون كاهل الأهالي بالضرائب (محرز، 2011، 50) مما كان سبباً في عديد الثورات والتمردات سواء بين أجنحة السلطة أو من طرف السكان المتذمرين، ولذلك كان من بين النقد الذي وجهه القنصل الأمريكي في الجزائر وليام شارلنظام الحكم العثماني هو تجاهله لقواعد الاقتصاد السياسي، وما يقتضيه من موازنة الدخل والخرج (الإيرادات والنفقات)، ومن قيام النظام الجبائي على أسس معقولة من العدل والإنصاف (شارل، 1982، 16).

هذا ويمكن تحديد أهم معالم الأوضاع الاقتصادية والمالية لولايات المغرب من خلال المحاور التالية:

1.2 ملكية الأرض والإنتاج: تحكمت الظروف التاريخية والطبيعية في وضعية الأراضي الزراعية ببلاد المغرب، ومع حلول العثمانيين بالمنطقة احتدم الصراع بين أسلوبين من الإنتاج، أحدهما يرتكز على الأرض وحيازتها والآخر يتميز بامتهان الرعي بعيداً عن الزراعة، وهو الذي أصبح سائداً في جزء كبير من بلاد المغرب الإسلامي بفعل الاضطرابات الداخلية والهجمات الخارجية التي أثرت على استقرار القبائل، فتقلصت بذلك الأقاليم الزراعية في العهد العثماني لتقتصر على فحوص المدن الكبرى والمناطق الجبلية، وهو ما عبر عنه محمد الصالح العنتري بقوله "لا تجد في ذلك الزمان ولا في الذي قبله وبعده من يهتم بأمر الزراعة أبداً، ومن أجل بحس قيمته كانت أمور الحراثة زمن الترك ضعيفة لم تتعلق بما أعراض الناس (بن العنتري، 1974، 35). أما لوسيت فالنسي فتلخصت ذلك الواقع بعنوان عريض " من البستاني إلى البدوي الكبير" في إشارة إلى تحول النشاط الريفي الزراعي لتلبية استهلاك المدن وعدم خضوع ملكية الأرض لقانون يثبت الحياة، بقدر تدخل عوامل التورث والاستغلال والإنتاج الذي كان يعاني من مستوى تقني

ضعيف (فالنسي، 1980، 49-53). حيث أثرت هذه الوضعية على أصناف ملكية الأرض لتأخذ الأشكال التالية:

- الملكيات الخاصة المعروفة بأراضي الملك، وتتعلق بالأراضي المستغلة مباشرة من طرف مالكيها، تتصف بعدم الاستقرار وصغر المساحة بسبب خضوعها لأحكام الوراثة والبيع والشراء، يقع أغلبها بالقرب من المدن ضمن ملكيات الضباط العثمانيين والميسوريين من الأتراك والكراغلة والحضر والأندلسيين، كما كان عليه حال فحوص مدن الجزائر وتلمسان وطرابلس وتونس، وهي التي عنها حمدان خوجة بقوله "إنني أحد المالكين في المتيجة، وأزرع سنويا في هذا السهل ولحسابي الخاص، حوالي مائة وستين حمولة جمل من القمح، وحوالي مائة أو مائتين وعشرين من الشعير" (خوجة، 2005، 49).

- الملكيات المشاعة وأراضي القبيلة، وهي التي يطلق عليها في إيالة الجزائر أراضي العرش وفي تونس أراضي عربي، يغلب عليها الطابع البدوي والتنظيم القبلي إذ تستغل جماعيا حسب حاجة وقدرة أفراد القبيلة، يخضع تسييرها لشيخ وأعيان القبيلة.

- ملكيات الدولة، وهي المعروفة في الجزائر بأراضي المخزن أو البايليك، كانت تتم حيازتها من طرف الحكام غالبا عن طريق المصادرة أو وضع اليد في حالة الشغور أو الشراء ليجد المقيمين عليها أنفسهم مهجرين إلى مناطق أخرى. وقد عرف هذا النوع من الملكية تزايدا في تونس على عهد المراديين، أما في إيالتي تونس والجزائر فخلال عهد الدايات، تميزت الأراضي المستحوذ عليها من طرف الدولة بالخصوبة مثل تلك الواقعة بنواحي طرابلس والشمال الشرق التونسي وسهول متيجة ووهران وغريس بالجزائر.

- أراضي الوقف، وهي الموضوعه باعتبارها وقفا خيريا تحت إشراف ومتابعة الوكلاء والنظار التابعين للمؤسسة الدينية التي تعود إليها الأراضي الموقوفة على غرار مؤسسة الحرميين الشريفين، سبل الخيرات والجامع الأعظم. كما يندرج ضمن أراضي الوقف تلك التي بقيت بيد ملاكها كونها وقفا أهليا أو ذريا تستغل عن طريق الكراء المعبد المعروف بالعناء في إيالة الجزائر أو الإنزال والجزء بتونس وطرابلس.

- أراضي الموات: هي الأراضي التي تُركت دون استغلال ولم تكن في حوزة أي مالك أو متصرف، أو التي كانت غير صالحة للفلاحة، وهي عادة ما تكون بعيدة عن العمارة وخالية من السكان، ولا يمكن أن تتحول إلى ملكية خاصة أو مشاعة ولا يحق للدولة أن تضع يدها عليها إلا بإحيائها واستغلالها (سعيدوني، 2001، 46).

من جهة أخرى فقد شجع العثمانيون أعمال الفلاحة خاصة في إيالة تونس، كما شهد بذلك ابن أبي الضياف بقوله "...فأثاروا الأرض وعمروها بالحبوب والأشجار وخفف على الفلاحين من أثقال المغارم و ما قوي به الأمل وأغرى على العمل" (ابن أبي الضياف، 1999، 43). أما الرحالة الحسين التولاني فوصف جوانب من الأوضاع الزراعية خلال العهد القرمانلي قائلا "إن جهات بني غازي طيبة المزارع وبها بساتين وأجدابية زرعها طيب...وزليتين

تكثر بها الأشجار... وتاجوراء بما رمان" (الورتلاني، 2001، 344-341)، وبخصوص إيالة الجزائر فقد تقدمت معنا شهادة حمدان خوجة حول محاصيل مزارع المتيجة بالجزائر.

على أن تحسن ظروف الفلاحة في إيالات المغرب عموما كان ظرفيا إذ سرعان ما تراجعت تحت ضغط تزايد الضرائب والاضطرابات السياسية والصحية.

2.2 النظام الجبائي (الضرائب): اقتضت جهود العثمانيين أساسا على المطالب المخزنية المتمثلة في الجباية بمختلف أنواعها، فعملوا على توسيعها وتنويعها دون أية محاولة لانتهاج أسلوب موحد كفيل بضمان مدخول قار ومحدد للخزينة (سعيدوني، 2013، 77). ولأن دفع الضريبة يرتبط أساسا بمرود أعمال الفلاحة فقد تحكم هذا النظام في طريقة استغلال الأرض، وأثر بشكل مباشر على تطور النشاط الزراعي، وهو ما يفسر لجوء حكام الجزائر وطرابلس الغرب للاستعانة بقوة المحلة العسكرية لإخضاع الأراضي الزراعية للضريبة بعد تراجع المحاصيل. هذا ويمكن تقسيم الموارد المالية لإيالات المغرب إلى قسمين كبيرين:

أ. إيرادات ومداخيل ثابتة: تشمل إيرادات الخزينة التي تحصل بشكل دوري ولمرة واحدة خلال السنة، كما تكون قيمتها ثابتة، أما مصادر هذه الإيرادات فمتعددة منها الضرائب على الزراعة والتي تختلف حسب نوعية ملكية الأرض والمحاصيل والمساحة، فأصحاب الملكيات الخاصة يدفعون ضريبة العشور والزكاة، بينما يدفع الفلاحون الذين يستغلون أراضي البايك رسوم الحكور، أما أصحاب أراضي العرش فكانوا يدفعون ضريبة الغرامة واللمزة والمعونة (JULIEN, 1964, 14)، بالإضافة إلى أنواع أخرى من الضرائب أهمها الضريبة المسماة ضيفة الدنوش أو ضيفة الباي وهي الأموال التي يشتري بها الباي الهدايا المخصصة للداي في إطار الدنوش، ضريبة الفرح أو البشارة وتدفع بمناسبة تولية الباي الجديد أو حصول أحداث سعيدة، ضريبة خيل الرعية التي كانت تلتزم بها قبائل الرعية⁶ في باييك الغرب خاصة وهي عبارة عن مساهمة تتضمن عدد من الخيول لدفع للباييك (سعيدوني، 1979، 99-95).

ب. إيرادات ومداخيل غير ثابتة: على عكس المداخيل القارة لم تكن الإيرادات غير الثابتة تخضع لمبدأ الثبات سواء من حيث زمن التحصيل أو قيمة المحصل، بقدر ما كانت ترتبط بحدوث سبب التحصيل أو الدفع، من أنواعها عائدات بيت المال التي كانت تحصل عليها الدولة من الأملاك العقارية التابعة لها، وكذلك من ممتلكات وودائع المتوفين أو المفقودين الذين ليس لهم ورثة شرعيين (De Paradis, 1983, 183)، ومنها كذلك الإتاوات المقررة على الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية مقابل ضمان حرية الحركة والملاحة في البحر المتوسط، فضلا عن الهدايا التي يدفعها القناصل بمناسبة تعيينهم (الجزائري، 2015، 126-125)، كذلك كان من أهم موارد ولايات المغرب غير القارة الغنائم البحرية جراء عمليات الجهاد البحري ومبالغ افتداء الأسرى المسيحيين والأوروبيين وهي المداخيل التي شكل تراجعها مع مطلع القرن التاسع عشر عامل ضغط مالي على خزائن هذه الدول وسياساتها الداخلية والخارجية (Dan, 1637, 83). ولذلك كانت أهم ميزة طبعت السياسات الضريبية

لنيابات المغرب هي عدم الاستقرار والتأثر الشديد بالأوضاع السياسية والاقتصادية، فمثلا نجد أن جهود البايات المراديين والحسينيين في تونس أنصبت على توسيع الوعاء الجبائي ليشمل أكبر عدد من المكلفين ويسع كل أنواع المحاصيل بهدف زيادة الإنتاج القابل للتصدير إلى الخارج دون الأخذ بعين الاعتبار الأوضاع الاجتماعية للسكان . أما في طرابلس الغرب فقد استحدث العثمانيون ومن بعدهم القرمانليون عدة أنواع من الضرائب على غرار الضريبة عن كل بئر خاص ، الضريبة على امتلاك رؤوس الماشية ، الضريبة على كل شجرة زيتون أو نخلة (حماد، 2016، 6) وضريبة الإعفاء من الخدمة العسكرية التي يدفعها الشباب غير المسلمين القادرين على حمل السلاح والضريبة التي يدفعها اليهود والنصارى المقيمين (ناجي، 1973، 164؛ 83، 1637، Dan). ولذلك يرى المؤرخ ناصر الدين سعيدوني أن ما جعل الضرائب في إيالات المغرب بصفة عامة في غير صالح الدولة أي لا تؤدي الهدف المنوط بها هو تعدد أصنافها واختلاف أنواعها (سعيدوني، 80، 2013) الأمر الذي سيدفع حتما نحو التهرب الضريبي لأن الضريبة تقتل الضريبة كما تقول القاعدة الاقتصادية، وقد استفحلت هذه الظاهرة لدرجة لم تجدي معها محاولات الإصلاح المتأخرة كما حدث في تونس أين حاول بعض البايات الحسينيين إدخال إصلاحات على النظام الضريبي من خلال إلغاء بعض المظالم، فقد طلب حمودة ابن علي باشا (1782-1814م) من أعوانه المكلفين بالجباية " تدبيرا في الجباية يناسب الوقت والحال" (ابن أبي الضياف، 1999، 23) وكان والده علي باي (1759-1782م) من قبله قد باشر إصلاحات ضريبية فأبطل بعض المظالم كالمشتري والسلفة التي كانت تقدمها الدولة للفلاحين وتأخذها إنتاجا بعد الحصاد (حمودة، 1970، 366).

أما بالنسبة للعمولات المتداولة في نيابات المغرب فقد تعددت وتنوعت بل واختلفت من منطقة لأخرى في الإيالة نفسها، ولعل أهم ما عانت منه تلك العملات المحلية ظهور وانتشار العملات المزورة المصنوعة محليا أو المهربة، فضلا عن تدخل اليهود في هذه العملية من خلال ترويجهم لعمولات الأجنبية كالريال الإسباني الذي أصبح العملة المفضلة للتبادل التجاري منذ القرن السابع عشر الميلادي في كل إيالات المغرب (حمودة، 1970، 364) . من أشهر العملات التي عرفتها بلاد المغرب نذكر السلطاني والمحجوب العثماني، والسلطاني المغربي والمثقال والموزونة المغربية والدرهم الناصري والفلس أو الإسبر القفصي التونسي (96-93، Haedo، 1871)، فيما تعود أسباب إنشار العملات الأجنبية إلى جملة عوامل منها تعامل دول المغرب مع الشركات الأجنبية ومداد خيل الإتاوة من بلدان أوروبا وأمريكا، وفدية الأسرى وغنائم البحر وما كانت تخلفه الحملات الأوروبية ورائها (سعيدوني، 1979، 194-196)، كما استعملت النقود الأجنبية لضرب النقود المحلية حيث يشير دوبارادي إلى أنه في إيالة الجزائر كانت تستخرج من البياستر الإسباني الواحد (11 باستر = 36 موزونة) 42 قطعة (113 Venture، 1983). وبسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والمالية في ليبيا مع نهاية العهد القرمانلي اضطرت الولاية إلى تخفيض قيمة العملة وتغييرها إحدى عشر مرة (حماد، 2016، 5) موقعين البلاد في أزمة مالية كانت أحد أسباب نهاية حكم القرمانليين.

ولعل في تنوع العملات المتداولة دلالة على أن النقود التي ضربها الأتراك العثمانيون لم تتمكن من فرض نفسها في أسواق ولايات المغرب. في حين كانت العملات المحلية تضرب في دار السكة حيث سيطر الصانع اليهود على هذه الحرفة التي كانت تخضع للمراقبة الشديدة من طرف أمين السكة التركي، والتي لم تمنع بحسب هايدوا الصانع اليهود من الغش في صناعة العملة (Haedo, 1871, 91).

3.2 الصناعة: أما قطاع الصناعة فقد غلب عليه الطابع اليدوي والحرفي، كما تركز في الحواضر الكبرى دون المناطق الريفية التي غلب عليها النشاط الفلاحي المتواضع. من أهم الصناعات التي عرفت رواجاً بولايات المغرب نذكر، صناعة النسيج التي اشتهرت بها مدن الجزائر، تلمسان، قسنطينة، تونس، القيروان، طرابلس ونالت. صناعة الحدادة ومعالجة المعادن والأسلحة التي انتشرت خارج المدن إلى الجهات الجبلية والواحات الصحراوية، فقد استطاع صناع مدينة شرشال تحويل فلزات حديد مناجم زكار إلى نوع جيد من الحديد فيما تمكن سكان بوسعادة وجرجرة من تحضير البارود وصناعة البنادق. صناعة الجلود، صناعة الخشب وبناء السفن وهي صناعة اعتنى بها العثمانيون بشكل خاص لدورها في الأعمال الحربية، وقد تميزت ترسانة ولايات المغرب ببناء سفن حربية متطورة.

4.2 المبادلات التجارية: بالنسبة للتجارة الداخلية فقد تركزت في الأسواق الأسبوعية والريفية، أما خارجياً فقد ارتبطت أغلب مدن بلاد المغرب فيما بينها عن طريق القوافل التجارية التي جعلت منها محطات انطلاق نحو بلاد السودان والمشرق والمغرب الأقصى (سعيدوني، 2013، 83-86).

وحسب بعض الدراسات فإن الاحتكار الحكومي الذي مارسه حكومات نيابات المغرب العثمانية إزاء التجارة الخارجية كان العائق الأساسي أمام تطور النشاط التجاري، وهو احتكار تحول معه الديوان الحكومي لأكبر تاجر في إيلات المغرب، فقد كان الحق وحده في بيع محصول الحبوب وتسعيه، وبلغ من تدخل الدولة في إيالة الجزائر إلى درجة منع بيع المنتوجات المحلية للشركات الأجنبية إلا بفوائد تحددها سلفاً تتراوح ما بين 50% إلى 60% (حليمي، 1972، 301).

ومع بداية القرن التاسع عشر استولى اليهود على مقاليد التجارة الخارجية والداخلية في إيالة الجزائر، حدث ذلك بموافقة الدايات الذين أدت تصرفاتهم إلى الحيلولة دون تشكل برجوازية جزائرية محلية مفضلين تعويضها بالتجار الأجانب خاصة من اليهود والفرنسيين (Emerit, 1952, 169).

وإذا كان من إيجابية تميزت بها السياسة الاقتصادية العثمانية فهي الاهتمام بنظام الأوقاف وتشجيعه، الأمر الذي مكن من قيام العديد من المؤسسات والهيئات الوقفية ذات الطابع الديني والشخصية القانونية والوضع الإداري المستقل (مسدور ومنصوري، دس، 86).

في الأخير تجدر الإشارة إلى أن الركود الاقتصادي الذي ساد إيلات المغرب قبل المرحلة الكولونيالية يرتبط أساساً بإخفاق العثمانيين في تعميق قواعد وتقاليدهم يقوم عليها التقسيم الاجتماعي للعمل بما يضمن آليتي الإنتاج و

تبادل الفوائد، وبالتالي التخصص وتحقيق الاكتفاء الذاتي، وهو ما لم يتحقق إلا في حدود ضيقة أي داخل إطار العائلة الكبيرة أو القبيلة⁷.

3. إسهامات ودور فئة الكراغلة في الحياة الاقتصادية لإيالات المغرب العثمانية

نرصد فيما يلي جوانب من مساهمات الكراغلة في الحياة العامة والتي توزعت بين مختلف مناشط الحياة، ولأنها تعتبر معيارا مثاليا لقياس مؤشرات الاندماج والتراتبية والعلاقات العامة.

لقد نشأ أغلب كراغلة إيالات المغرب بالمدن أين تتواجد الحاميات العسكرية التركية، فشبوا محاطين بالمؤثرات العثمانية والحضرية والأندلسية، ولأن المال عصب الحياة ولم يجد إنكشارية الجزائر غضاضة أو خطرا من تكسب الكراغلة ما دموا بعيدين عن دائرة المنافسة العسكرية أو السياسية، فقد استغل الأبناء هذه السانحة فأبدوا اهتماما كبيرا بمختلف مظاهر النشاط الاقتصادي والتجاري من خلال التعلم والاشتغال بالمهن والحرف المتعددة. في هذا الصدد يذكر المؤرخون من الحرف التي مارسها الكراغلة في بايلك الغرب إنتاج الأنسجة الملونة والذي كان يتطلب تقنيات هامة (Bel et Ricard, 1913, 60) وكذا ورشات حرفية انتشرت خاصة في منطقة تلمسان، وإن عرفت المدن الأخرى هذه الظاهرة لكن بدرجات أقل. ولأن التجارة توفر نمط حياة أكثر استقرارا وأخطارها قليلة (Haedo, 1871, 52)، فقد اهتم بها الكراغلة حيث كان العرف السائد إطلاق كلمة تاجر على تجار الجملة بشكل خاص، حيث شكلوا بورجوازية متوسطة تحكمت في السوق، أما صغار التجار فيطلق عليهم وصف "الحوانتي" أي صاحب الحانوت الصغير (الواليش، 1994، 74).

كما برع الكراغلة في مجال الخياطة فكان منهم أمين الخياطين، واهتموا خاصة بخياطة القاقوجية أو الشاشية وصناعة الأحذية وغيرها من أنواع الحرف (غطاس، 2001، 185)، وحسب ملاحظات الرحالة الألماني "موريتسفانغر" فإن الكراغلة في مدينة الجزائر اشتغلوا كذلك بالصناعة النسيجية اليدوية، مثل صناعة أكياس الصيد وزكائب السيدات وأحذية الأطفال وغيرها (دودو، 1989، 111). ومدينة قسنطينة تخصص الكراغلة في خياطة وتطريز القفطان حيث تخصصت منهم عائلات في هذا المجال على غرار أسرة "باش تارزي" التي كان منها عبد الرحمان باش تارزي الخياط الخاص بصالح باي (معاشي، 2008، 169).

وقد كانت المزارع والأراضي التي ورثها الكراغلة (خوجة، 2005، 50) عن آبائهم محفزا لهم على ممارسة أعمال الفلاحة والمساهمة في الإنتاج الزراعي والحيواني (سبنسر، 1980، 137-139) فبرز منهم في هذا المجال خاصة كراغلة دار السلطان الذين انصرفوا لأعمال الأرض بعد ثورة عام 1633م، بالإضافة إلى كراغلة واذ الزيتون (Rozet, 1980, 293). فيما يبدو أن اهتمام الكراغلة بمختلف الأنشطة الحرفية منحهم مكانة اقتصادية راقية فكان منهم أميين الحرفيين

أو "الأسطا" (غطاس، 2001، 154)، وجمعوا ثروات ضخمة كانت المحافظة عليها واستثمارها تقتضي بالضرورة استقرار الأوضاع، وهو ما يفسر اتجاه الكراغلة خلال القرن التاسع عشر نحو مهادنة السلطة العثمانية والتقارب

معها على حساب الاستعانة بالسكان مما فوت عليهم فرصة النجاح السياسي لصالح المكاسب الاقتصادية (Boyer, 1970, 85)، سلوك شكل فارقا جوهريا بين كراغلة الجزائر ونظرائهم في دول الجوار، رغم أن هذا الامتياز الاقتصادي لم يشمل جميع كراغلة الإبالة، فقد كان منهم فئة شكلت أرستقراطية وبورجوازية حضرية من خلال حرفها أو وظائفها، مقابل فئة أخرى لم تمارس أي نشاط حسب وصف المؤرخ روزيت (Rozet) لهم مما دفعه إلى الاستنتاج أنهم يعتاشون من ميراث آبائهم (Rozet, 1980, 293). وحسب الدراسة التي أجراها "طال شوفال" من خلال استغلال سجلات الأوقاف⁸ وجد 94 عقد (تحييس) لكراغلة في مدينة الجزائر منها ما يشير صراحة إلى الصفة ومنها ما يعوض بصفة "ابن الجندي"، وهي عقود محررة حسب المذهب الحنفي الذي يجيز الإنفاع بالموقوف حتى بالنسبة للورثة المنصوص عليهم إلى غاية انقضائهم، كما تشير ذات الدراسة إلى ممارسة عشرة أفراد (10) فقط من مجموع العينة المدروسة (94) لمهنة أو وظيفة، الأمر الذي يعضد رواية فاغرن الأنفة الذكر خاصة ما يتعلق بميل فئة الكراغلة لممارسة التجارة أو الفلاحة بالنسبة لورثة الأراضي الذين قلما يوجد بينهم فقير، وإن وجد فسيكون في خدمة الدولة إذ أن النشاط الاقتصادي يتطلب رأس مال أولي (بفايفر، 184، 1974-185).

في بايلك الشرق ولأن أوضاع الكراغلة كانت أكثر استقرارا وعلاقتهم سواء بالمجتمع أو السلطة المحلية أكثر اندماجا، فقد انعكس هذا الوضع على أوضاع الكراغلة السياسية بوصول عدد كبير منهم إلى منصب الباي، واقتصاديا بممارسة الأعمال التجارية الكبرى فكان منهم كبار الملاك بقسنطينة وغيرها من مدن البايك مثل تبسة وميلة (هاينريتش، 1980، 59). وحسب بيار بوير فإن أوضاع الكراغلة في بايلك الغرب لم تكن تختلف كثيرا في أغلب الأوقات (عدى مدينة تلمسان التي عرفت اضطرابات تقدم الحديث عنها) عن أوضاعهم في شرق البلاد، خاصة بالنسبة للمقيمين في المدن، إذ يشير في تقرير له إلى أن كراغلة تلمسان الذين نزحوا إلى وهران نتيجة أحداث سنة 1748م كان أغلبهم أغنياء يمتلكون الكثير من العبيد، ويكتنزون الذهب والحلي (سلطانة، 2003، 30).

أما بالنسبة لكراغلة تونس وطرابلس الغرب فقد انعكس التطور السياسي الهام الذي شهده هاذين البلدين بداية القرن الثامن عشر، في تزايد حضور وحظوظ الكراغلة في مختلف جوانب الحياة. ففي مجال ملكية الأراضي استفاد أغنياء الكراغلة من نظام الملكيات الخاصة المعروف بأراضي "الملك" المستغلة مباشرة من أصحابها كما هو الحال في فحوص⁹ طرابلس وصفاقس وسوسة وتونس، وفي إيالة الجزائر استفاد الكراغلة من هذا النوع من الملكية في كبريات الحواضر كتلمسان وتبسة والجزائر (سعيدوني، 2001، 255؛ سعيدوني، 2013، 201).

وفي مجال الجباية استفاد كراغلة ليبيا من الإعفاء الجبائي التام مقابل خدماتهم الأمنية والقتالية وتعاونهم مع الدولة في إلزام القبائل على دفع الضرائب (حميدة، 1998، 49)، والملاحظ أن السياسة الجبائية للحسينيين و القرومانليين اعتمدت أساسا على تنويع المطالب المخزنية دون محاولة من خلال توسيع الوعاء الجبائي دون محاولة البحث عن بدائل جديدة للدخل العام (بن إسماعيل، 1966، 227). ورغم توجه معظم الكراغلة في تونس وطرابلس نحو الحياة العسكرية التي كانت تنتقل إليهم بالوراثة ولما تمنحه من امتيازات، إلا أن هذا لم يثنهم عن الاشتغال بالحرف

والزراعة والتجارة (سالمة، 2011، 382). مع الإشارة إلى أن الطابع العام للصناعة في ليبيا القرمانيّة كان يدويا تقليديا وظل متوارثا من جيل لآخر، دون أية إضافات كبرى، حيث كان عماد الصناعة الأساس استغلال الموارد الأولية الخام المتوفرة محليا كالصوف والجلود والحلفاء والخشب مما ساعد على ازدهار صناعة النسيج والفخار والسفن التي أولها القرمانيون أهمية كبيرة رغم ضعف الإمكانيات ونقص المهارات البشرية (بروشين، 2001، 39؛ البربار، 1996، 37)، وكحال الصناعة عانت الزراعة في إيالة طرابلس من شح المياه والظروف المناخية المتقلبة فضلا عن أدوات الزراعة القديمة، ما جعل الفلاحة تأخذ طابعا عائليا، ودفع القرمانيين إلى استغلال زمن استقرار الأوضاع لتشجيع السكان خاصة في الريف على الإرتباط بالأرض، وتعويض نقص محاصيل الفلاحة بمغامم الجهاد البحري وأرباح التبادل التجاري رغم أنهم لم يسعوا إلى تحسين وسائل الحرث والحصاد التي بقيت تعتمد على المحراث والحيوان رغم اشتغال بعض أفراد الأسرة القرمانيّة بالزراعة في الأراضي الشاسعة التي كانوا يمتلكونها (ميكافي، 1961، 110)، وإن كان اهتمامهم بالتجارة على غرار أغلب الكراغلة أبرز وأكبر، وهو ما دفع بعض المؤرخين إلى الاستنتاج بأن هذه القطاعات لم تكن جاذبة لكراغلة طرابلس الغرب بنفس مستوى ميلهم للأعمال العسكرية والأمنية، وإن كانت التجارة أقل حدة لما تدره من أرباح زمن الاستقرار. في هذا السياق نذكر القرار الذي اتخذته يوسف باشا سنة 1814م وكانت له انعكاسات سلبية على قطاع الحياة الاقتصادية، والمتعلق باحتكار الدولة لتجارة السلع الاستراتيجية خاصة على غرار الحبوب والملح و بعض الصادرات المحلية، ثم القيام ببيع حقوق الاحتكار لمعاملين أجنب بغيّة تسديد ديون الإيالة. وهي إجراءات أجمع المؤرخون على اعتبارها أحد الأسباب الغير مباشرة لنهاية حكم القرمانيين (جبران، 2010، 16-17).

وبالنسبة لإيالة تونس فقد عرفت أوضاع كراغلتها الاقتصادية تحسنا كبيرا بوصول الحسينيين للحكم خاصة فيما يتعلق بالامتياز الضريبية، وإن لم تصل إلى حد الإعفاء الكلي من الضرائب كما كان عليه الوضع في ليبيا، حيث اكتفى الحسينيون بتخفيض الضرائب النقدية في إجراء شمل كل السكان بما فيهم الكراغلة الذين لم يحظو بامتياز خاص في تونس دون بقية فئات المجتمع، بل إن الحسينيين انتهجوا سياسة اقتصادية كان من مبادئها ربط مصالح كل بني المجتمع بمصالحهم من خلال مضاعفة امتيازات العمال والمهنيين والفلاحين في مجال استغلال الأرض وممارسة مختلف الحرف وأعمال التجارة والإعفاء الضريبية التي كانت حكرا على الأتراك من قبل. و بهذا يكون الحسينيون قد أدمجوا حتى طائفة الأتراك في صلب التغييرات الجديدة فلم تعد لهم امتيازات خاصة .

وفيما يرى باحثون أن هذه السياسة أفرزت طبقة بورجوازية محلية على جانب من القوة (السلطة السياسية أو العسكرية) كان الكراغلة أحد أهم مكوناتها (هنية، 2016، 164)، يرى آخرون أن هذه الظاهرة كانت نتيجة طبيعية للتطور الذي عرفه القطاع الفلاحي والتجاري خاصة على عهد حمودة باشا (1782-1814م) الذي انتهج سياسة اقتصادية تنموية كان من أولوياتها الحد من احتكار الأجانب للنشاط الاقتصادي ودعم الفلاحين والتجار

المحلبين الذين كان هو أحدهم، حيث أصدر قرارا يمنع التجار الأجانب من شراء المحاصيل قبل استوائها حتى يتيح للفلاحين سنة زراعية يسيرة (الإمام، 1976، 164).

وبالنسبة لكراغلة تونس فرغم تشجيع الحسينيين للفلاحين واهتمامهم بتطوير الزراعة (حمودة، 1970، 340) واستقرار القوانين المنظمة للملكية الأراضية، إلا أن ميل أغلبهم كان نحو أعمال الإدارة والوظائف العامة خاصة في ظل سعي النظام الحسيني لإدماجهم في القطاع العام قصد إحداث التوازن المطلوب مع فئة الأتراك المسيطرة (ابن أبي الضياف، 1999، -16؛ الأرقش وآخرون، 2003، 62-63)، التي آثر الحسينيون عدم التخلص منها بنفس طريقة القرمانيين الدموية، مفضلين بالمقابل إتباع سياسة الإحلال التدريجي. هذا بالإضافة إلى عامل أخر حفز الكراغلة على التوجه نحو العمل الحكومي العام (المدني والعسكري) والمتعلق بعدم استقرار السياسة الجبائية للحسينيين بسبب تقلبات الأوضاع الاقتصادية، بل وترديها أواخر عهد حمودة باشا الذي لم يستطع أن يوقف التراجع الفلاحي الذي بدت بوادره ماثلة للعيان خلال المجاعة التي اجتاحت البلاد بين عامي 1775 و 1777م، والطاعون الذي قضى على كثير من السكان بعد ذلك (1784-1785م)، حتى أنه لم يعد ممكنا تجنب انتفاضة السكان تحت ضغط الرأسمالية الأوروبية والسياسة الجبائية الثقيلة (سعيدوني، 2001، 41).

الخاتمة:

من خلال ما تقدم نخلص إلى جملة الاستنتاجات التالية:

- رغم أن العثمانيين لم يولوا الجانب الاقتصادي كثير اهتمام مقارنة بالجانب العسكري الذي فرضته روح العصر، إلا أن النشاط الاقتصادي لولايات المغرب كان يقوم على مبدأ التخصص في الإنتاج، والامتياز في المعاملة. وكانت المهمة الأولى لهذا النشاط هي توفير المداخيل المالية لضمان الحاجات الضرورية وتلبية مطالب الدولة التي كانت تتدخل في تسيير واستغلال الموارد والفوائد بما يضمن للخزينة مداخيل قارة عن طريق الجهاز الإداري ذو الطابع العسكري.

- تفاوتت أوضاع الكراغلة الاجتماعية والاقتصادية في ولايات المغرب، فقد توزعوا عبر مختلف الفئات رغم مكانتهم السياسية والاجتماعية المتقدمة مقارنة بفئة الحضر والأندلسيين، كما تأثرت هذه الأوضاع بالعلاقة مع الحكام العثمانيين في إيالة الجزائر والتي غلب عليها الإبعاد والتهميش في الوقت الذي استفاد كراغلة تونس وليبيا من صعود الحسينيين و القرمانيين للحكم بزيادة الاعتماد عليهم في عمليات التجنيد والتوظيف، ومع بدايات القرن الثامن عشر الذي شهد تزايد ديمغرافيا الكراغلة على حساب العنصر التركي وتراجع نفوذ الأعلاج، عوامل ساعدت الكراغلة على افتكاك الوظائف المهمة ومراكمة الثروة، خاصة على مستوى البيالك في إيالة الجزائر، وصولا إلى سدة الحكم في طرابلس الغرب وتونس.

- إن الأزمة التي عصفت بأنظمة الحكم العثمانية في بلاد المغرب، وإن كانت سياسية في ظاهرها إلا أنها كانت ذات جوهر اقتصادي، ذلك أن الأوضاع الاقتصادية الجيدة هي الضامن الأول لاستقرار البلاد ونظام الحكم، وهي التي كانت وراء حالة الهدوء والتضامن الاجتماعي التي شهدتها المنطقة بداية القرن السابع عشر بفضل نشاط التجارة الخارجية وعوائد البحر والضرائب، ومن هنا فإن اختلال موازين القوى في البحر المتوسط عرض بلدان الجنوب لخطر التوسع الرأسمالي الأوروبي، بالتوازي مع توجه الباب العالي نحو سياسة أكثر مركزة على حساب نفوذ سلطة الحكام المحليين، وهو ما جسده الإطاحة بحكم الكراغلة في ليبيا وتوجس تونس من نفس المصير.

- انعكس فشل كراغلة الجزائر في تحقيق طموحاتهم السياسية في الاكتفاء بالترضيات التي كانت تمنحها لهم السلطة، لينصب اهتمامهم على تنمية ثرواتهم وتجارتهم خاصة في دار السلطان وباييك الشرق.

- في طرابلس الغرب ارتبط الحكم القرمانلي بالعامل الاقتصادي الذي كان له دور كبير في استمرارية السلطة واكتسابه أدوات مادية وعسكرية، وكذا تحديد علاقتها المالية بالمجتمع من خلال الضرائب، والتي شكلت معيارا ومرتكزا مهما في طبيعة علاقة السلطة بالسكان، حيث كان لاختلالها انعكاسات سلبية على استقرار حكم القرمانليين وامتداده نحو الدواخل. وبالمقابل كان لضغط الأزمة المالية دور كبير في نهاية حكم الحسينيين لتونس وفسح المجال لتدخل الاستعمار الفرنسي في شكل حماية .

- إن الموضوع بطبيعته يفتح أفقا واسعة للبحث ويبقى بحاجة لمزيد تدقيق، لمعالجة والإجابة على الاستفسارات التي يطرحها والتي من شأنها أن تيمط اللثام عن طبيعة الأدوار الإيجابية والسلبية التي تميزت بها الحياة الاقتصادية في بلاد المغرب، والتي أسهمت في صياغة ماضينا وتشكل منطلقا لاستشراف المستقبل.

قائمة المراجع

- ابن أبي الضياف أحمد (1999)، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، تنفيذ الدار العربية للكتاب، ج3 وج4، تونس .
- البربار عقيل محمد (1996)، دراسات في تاريخ ليبيا الحديث ، منشورات ELGA فاليتا، مالطا.
- أوزوناييلماز (1990)، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، ج2، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إستانبول.
- سالمه سالم ياسين سالم (2011)، الحياة الاقتصادية في إيالة طرابلس الغرب في عهد الأسرة القرمانلية 1711-1835م، مجلة عالم التربية، المؤسسة العربية للإستشارات العلمية وتنمية الموارد البشرية، عدد 35، القاهرة.
- معاشي جميلة (2008)، الانكشارية والمجتمع ببايك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، أطروحة دكتوراه العلوم في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة.

- مفيدة محمد جبران(2010)، أسواق مدينة طرابلس القديمة دراسة تاريخية إقتصادية، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا.
- البشروش توفيق(د.س.ن)، جمهورية الدايات في تونس 1591-1675، نشر مجموعة أيام الناس، تونس.
- الجزائري محمد بن عبد القادر(2015)، تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر وأخبار الجزائر، ط2، ج1، دار الوعي، الجزائر.
- الجميل سيار(1997)، تكوين العرب الحديث، ط1، دار لشروق للنشر والتوزيع، عمان الأردن.
- الزاوي الطاهر أحمد(1968)، معجم البلدان الليبية، ط1، مكتبة النور، طرابلس.
- الشناوي عبد العزيز محمد(1984)، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترة عليها، ط2، ج1، مكتبة الإنجلوالمصرية، القاهرة.
- الشويهد عبد الله بن محمد(2006)، قانون أسواق مدينة الجزائر 1695-1705م، تحقيق ناصر الدين سعيدوني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- العنزي محمد الصالح(بن)(1974)، مجاعات قسنطينة، تحقيق وتقديم رابح بونار، ش.و.ن.ت، الجزائر.
- الفقيه حسن، حسن(2001)، اليوميات الليبية، تحقيق محمد الأسطي وعمار جحيدر، ط2، جزءان، مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ليبيا.
- الواليش فتيحة، الحياة الحضرية في بايلك الغرب الجزائري خلال القرن الثامن عشر، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، 93-1994.
- الورتلاني، الحسين بن محمد (2001)، نزهة الأنظار في فضل علم التاريخ والأخبار، تعليق ابن مهنا القسنطيني، المجلد الأول، المعرفة الدولية للنشر والتوزيع، الجزائر.
- الوهراني مسلم بن عبد القادر(1974)، تاريخ بايات وهران المتأخر أو خاتمة أنيس الغريب والمسافر، تحقيق وتقديم رابح بونار، ش.و.ن.ت، الجزائر.
- إمام رشاد(1976)، سياسة حمودة باشا الحسيني في تونس (1782-1814م)، المجلة التاريخية المغربية، عدد6، جويلية، تونس.
- اينالجبك خليل(2007)، التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للدولة العثمانية، ترجمة عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، ط1، بيروت، لبنان.
- بروشين نيكولاي إيليتش(2001)، تاريخ ليبيا في العصر الحديث من منتصف القرن 16م حتى مطلع القرن 20م، ترجمة وتقديم عماد حاتم، دار الكتاب الجديد المتحدة، ط2، بيروت، لبنان.

- بغني عمرو سعيد(1996)، أبحاث في تاريخ ليبيا الحديث والمعاصر، مركز جهاد اللبيين للدراسات التاريخية، طرابلس.
- بفايفر سيمون(1974)، مذكرات أو لمحة تاريخية عن الجزائر، تعريب وتقديم أبو العيد دودو، ش. و. ن. ت، الجزائر.
- بن إسماعيل عمر علي(1966)، إختيار حكم الأسرة القرمانية في ليبيا 1795-1835م، ط1، مكتبة الفرجاني، طرابلس، ليبيا.
- بن أشنهو عبد الحميد بن أبي زيان(1972)، دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر.
- بنبلغيت الشيباني(1995)، الجيش التونسي في عهد محمد الصادق باي 1859-1889، تقديم عبد الجليل التميمي، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس.
- توللي ريتشارد (الآنسة)(1976)، عشر أعوام في طرابلس، ترجمة عبد الجليل الطاهر، دار ليبيا للنشر والتوزيع، بنغازي، ليبيا.
- حللمي عبد القادر علي(1972)، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830، ط1، الجزائر.
- حماد أمحيدة سالم(2016)، الروابط الاقتصادية المتبادلة بين السلطانات القرمانية والمجتمع الطرابلسي في أواخر العهد القرماني، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، العدد الثالث عشر، مايو، جامعة بنغازي، ليبيا.
- حماش خليفة(2006)، الأسرة في مدينة الجزائر خلال العهد العثماني، رسالة مقدمة لنيل دكتوراه الدولة في التاريخ الحديث، جامعة منتوري قسنطينة.
- حمودة بن محمد بن عبد العزيز(1970)، الكتاب الباشي، تحقيق الشيخ محمد ماضور، الدار التونسية للنشر، تونس.
- حميدة علي عبد اللطيف(1998)، المجتمع والدولة والإستعمار في ليبيا، مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، بيروت.
- خوجة حمدان بن عثمان(2005)، المرأة، تقديم وتعريب وتحقيق محمد العربي الزبيري، م.و.ن.إ، الجزائر.
- دلنده الأرقش وأخرون(2003)، المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي ميدياكوم، تونس.
- دودو أبو العيد(1989)، الجزائر في مؤلفات الرحالين الألمان 1830-1855، م.و.ك، الجزائر.
- دي أغسطيني هنريكو(1990)، سكان ليبيا، ترجمة خليفة محمد التليسي، ج1 و ج2، الدار العربية للكتاب، ليبيا.

- راسم رشدي (1903)، طرابلس الغرب في الماضي والحاضر، ط1، طرابلس.
- سبنسر وليام (1980)، الجزائر في عهد رياس البحر، تعريب وتعليق عبد القادر زبادية، ش.و.ن.ت الجزائر.
- سعيدوني ناصر الدين (2013)، ولايات المغرب العثمانية الجزائر تونس طرابلس الغرب، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر.
- سعيدوني ناصر الدين (2013)، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني 1791-1830م، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر.
- سعيدوني ناصر الدين (2001)، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والحماية الفترة الحديثة، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- سعيدوني ناصر الدين (2000)، ورقات جزائرية، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت.
- سعيدوني ناصر الدين، بوعبدلي المهدي (1984)، الجزائر في التاريخ، العهد العثماني، م.و.ك، الجزائر.
- سعيدوني ناصر الدين (1979)، النظام المالي في الفترة العثمانية، 1800-1830، ش.و.ن.ت، الجزائر.
- سلطانة عابد (2003)، الرسائل العربية بأرشفيف وزارة الحربية الفرنسية دراسة لعينة من رسائل المخزن، الكراغلة وزعماء القبائل بإقليم وهران 1830-1843م، رسالة ماجستير، جامعة وهران.
- شالر وليام (1982)، مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر 1816-1824، تعريب وتقديم إسماعيل العربي، ش.و.ن.ت، الجزائر.
- عدي الهواري (1983)، الإستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الإقتصادي والاجتماعي 1830-1960م، ترجمة جوزيف عبد الله، ط1، دار الحدائق، بيروت.
- عميرواوي حميدة (2002)، علاقات بايلك الشرق بتونس أواخر العهد العثماني وبداية الإحتلال الفرنسي، دار البعث، قسنطينة.
- غطاس عائشة وآخرون (2007)، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر.
- غطاس عائشة (2001)، الحرف والحرفيون بمدينة الجزائر 1700-1830م، مقارنة اجتماعية اقتصادية، أطروحة دكتوراه دولة في التاريخ الحديث، ج2، إشراف مولاي بالحيمسي، جامعة الجزائر.
- فارس محمد خير (1969)، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الإحتلال الفرنسي، دمشق.
- فالنسي لوسيت (1980)، المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر 1790-1830م، ترجمة إلياس مرقص، ط1، دار الحقيقة، بيروت.
- فون مالتاسهاينريتش (1980)، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، ج2، ترجمة أبو العيد دودو، ش.و.ن.ت، الجزائر.

- كوران أرجمند(1974)، السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر، ط2، ترجمة عبد الجليل التميمي، تونس.
- محرز أمين(2011)، الجزائر في عهد الأغوات 1659-1671، دار البصائر،الجزائر.
- محمود ناجي(1973)، طرابلس الغرب، ترجمة أكمل الدين محمد احسان، دار مكتبة الفكر، طرابلس.
- مسدور فارس و كمال منصور(د.س)، التجربة الجزائرية في إدارة الأوقاف التاريخ والحاضر والمستقبل، مجلة أوقاف، مجلة علمية نصف سنوية تصدر عن الأمانة العامة للأوقاف، دولة الكويت، العدد15.
- ميكا كيرودلفو(1961)، طرابلس الغرب تحت حكم أسرة القرمانلي، ترجمة طه فوزي، دار الفرجاني، طرابلس، ليبيا.
- هابنسترايتج.او(2013)، رحلة العالم الألماني هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس، ترجمة وتعليق ناصر الدين سعيدوني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر.
- هنية عبد الحميد (2016)، تونس العثمانية بناء الدولة والمجال، ط2، منشورات أوتار، تونس.
- وولف جون(2009)، الجزائر وأوروبا 1500-1830، ترجمة وتحقيق أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر.
- Baud (L)(1841): l'Algérie, arthurbertrand; 2ème éd, Paris.
- Bel (Alfred) et Ricard (Prosper)(1913), Le Travail de la laine à Tlemcen, Alger, Jourdan.
- Ben Cheneb Mohamed (2012), Mots Turks et persans conservé dans le parles algérien, Université d'Alger.
- Boyer (P)(1970), le problème Kouloughli dans la régence d'Alger, in R.O.M.M, n° spécial (N°8).
- Dan.Pierre,(1637).Histoire de la barbarie et de ses corsaires des royaumes et des villes d'Alger,deTunis,de Salé et de Tripoly,Seconde,édP.Rocdet,Paris1637.
- De Tassy (L).(1725), histoire du royaume d'Alger, H, de souzet, Amsterdam.
- Dilhan Alphonse.(1866), Histoire Abrégée de la Régence de Tunis,ImpBalitout,Paris.
- Emerit,Marcel(1952),. La situation économique de la régence d'Alger en 1830, in information historique,N° Mars-Avril.
- Haedo(FD).(1871), Topographie et Histoire générale d'Alger, traduit de l'espagnol par Berbrugger (A) et Monnereau, in RA, N° 14-15, Alger.
- Julien,CH.A.(1964), Histoire de l'Algériecontemporaine,la conquête et la débuts de la colonisation1827-1871, P.U.F ,Paris.
- Oguz (Ocal).(2002), mariage entre les turcs et les femmes d'Afrique du Nord et problème de « Kuloglu » à l'époque Ottomane, in A.H.R.O.S, N°25 Zaghouan, Aout 2002.

- Peyssonnel Jean André.(1987), Voyage dans la régence de Teunis et d'Alger, Présentation et note de L.Valensi, 1ere éd 1838, Paris, La découverte.
- Rinn(L), Le royaume d'Alger sous les derniers deys, in R.AN°41, 1897.
- Rozet (M)(1833), voyage dans la régence d'Alger, ou description du pays occupé par l'armée française en Afrique, Arthus Bertrand, éd, 3T, T2, Paris.
- Shaw (T), voyage dans la régence d'Alger, traduit de l'anglais par J, mac carthy, Zédbousslama, Tunis, 1980.
- Shuval(Tal), La ville d'Alger vers la fin du XVIIIe siècle. Population et cadre urbain, CNRS Edition, Paris, 1998.
- Valliere (C.PH)(1974), L'Algérie en 1781. Mémoire du Consul C.Phvalliere, Pub par Lucien Chaillou, Valbert Rand, Toulon..
- Venture DE Paradis(J.M)(1983), Tunis et Alger, au 18 siècle, bib, Arabe sandbad, Paris.

الهوامش:

¹ كانت الهيئة الحاكمة العثمانية بأكملها من أصغر فرد فيها إلى الصدر الأعظم - أي رئيس الوزراء - معاداً أفراد الأسرة السلطانية يعتبرون عبداً للسلطان، ويطلق عليها جميعاً المصطلح التركي قولار Kullar أي العبيد، ويطلق على كل فرد في الهيئة الحاكمة لفظ Koul أو Kul أي العبد، ويقصد به عبد السلطان. وكان هؤلاء الأفراد يوصفون في أوراق الدولة الرسمية بصفة العبيد، وكانوا لا يشعرون بغضاضة في إصاق هذه الصفة بهم، بل كانوا فخورين بها (الشناوي، 1984، 89).

² الدفشمرة: وتكتب أيضاً "الدوشمرمة" أو "ديوشيرمه" ورسمها بالتركية (Devsirme). لغويًا تعني يجمع أو يقطع أما اصطلاحاً فتتعلق بقانون "التوليد والتنشئة"، وهي عملية جمع الصبية المسيحيين في إطار ما كان يعرف خلال حركة التوسع العثماني في أوروبا بـ "ضريبة الغلمان" الذين تتم تربيتهم تربية عسكرية إسلامية بعيداً عن الأهل والوطن مما يجعلهم عند الالتحاق بالعمل العسكري لا يعرفون أباً لهم غير السلطان ولاحرفة لهم غير الجهاد وساحات الوغى).

³ تناول الأديب الجزائري (القرغلي) محمد ابن أبي شنب في كتابه الموسوم "الكلمات التركية والفارسية المستعملة في اللهجة الجزائرية" مصطلح الكراغلة فكتبه على شكل "قرغلي"، "قاراغول" و"كرغلي" وشرحه كما يلي:

en le même et ك en ق (et avec changement du ق) قراغلة قرغل، قرغلان، qorglipl = قرغلي = قرغلي - قرغلي
 «Fils qouloughli قول أوغلي; indigène algérienne et d'un Turk d'un Fil Couloughli, Fil d'esclaves composé de قول goul « esclave, soldat » et de قول oghoul et oghl (fils).

armée noire = قرة غول. Gard, sentinelle, patrouille, chef de patrouille. = qaragul. فارغول -

il s'est montré à mon égard revêche, dur, impitoyable, hautain, rébarbatif (BEN CHENEB, 2012, 66-74) = تقول عمل علي قاراغول -

⁴ قبائل المخزن: نسبة إلى المخزن، وهو لفظ مولد متعدد الدلالة في بلاد المغرب العربي، ففي الاصطلاح المغربي (المغرب الأقصى) يعني المخزن قدماً وحديثاً الحكومة لحاجتها إليه بالضرورة، في حين استعمل هذا الاصطلاح في الجزائر للدلالة على مجموعة من السكان لا تنتمي لأصل واحد كانت تستوطن الأرياف وتمتع ببعض الامتيازات العقارية تشبه الإقطاع، نظير تحالفها مع حكومة الإيالة وقيامها بمهام إدارية وعسكرية (جباية الضرائب وتأديب القبائل...)، وفي تونس نسبة عبارة "المخازنية" لعساكر المخزن وهم أحد أقسام العساكر التونسية. أما في المشرق فيقصد بها القبائل الأجنبية الموالية. وقد أشار المؤرخ الليبي إنغلبون إلى هذا المعنى من خلال استعمال عبارة "القانون المخزني" التي تعني الضريبة المؤداة للدولة، فيما يرى المؤرخ عمير واياحميدة أن هناك قبائل مخزن ذات نسب واحد أعلنت

ولائها للنظام العثماني أو أخضعت، ونفى صفة الإقطاعية عن هذه القبائل مخالفاً بذلك ما ذهب إليه ناصر الدين سعيدوني في قوله) ف نظام الملكية الذي عرفته عشائر المخزن كان يعتبر... كان يعتبر الدعامة التي كانت تقوم عليها الصفة الإقطاعية)، وقد اكتسبت هذه القبائل بفعل الإستقرار على الأرض في الأرياف كيانا مستقلا متميزا(عميراي، 2002، 37-36؛ سعيدوني، 2000، 257).

⁵ يقع وادي الزيتون على الضفة اليسرى لواد يسر، جنوب شرق مدينة الجزائر العاصمة، بين قبيلتي الخشنة وبني جعاد. قدر المؤرخ والسياسي الفرنسي البارون "جون جاك بود" (BAUDE) عدد كراغلة واد الزيتون سنة 1829م بـ 2665 شخص مقابل 2046 بمدينة الجزائر، 1402 ببايلك الغرب، 1415 ببايلك التيطريو 1130 ببايلك قسنطينة، و الملاحظ أن استقرار الكراغلة بواد الزيتون ساعد على تكاثرهم وإن كانت هذه الإحصائيات تحتاج إلى تدقيق كونها تتعارض وإحصائيات أخرى مثل التي أوردها الفنصل الفرنسي جون أنطوان فاليريير (VALLÉRE) في مذكراته حول تعداد سكان الجزائر، حيث ذكر أن عدد الكراغلة في كامل إيالة الجزائر بداية القرن 18 م كان يتراوح ما بين أربعين وستين ألف نسمة، ورغم تناقص أعداد سكان الجزائر عموما بما فيهم الكراغلة بفعل الأمراض (الطاعون) والمجاعات، إلا أن الاحتلال الفرنسي قدر عدد الكراغلة سنة 1830م بحوالي 4000 نسمة في مدينة الجزائر و 20.000 الف في عموم البلاد (358-357، Baud, 1841).

⁶ تتكون قبائل الرعية من أفراد يمكن تجنيدهم أو تسخيرهم من طرف قبائل المخزن وقت الحاجة، تقيم قبائل الرعية في الأماكن الخاضعة لقبائل المخزن أو للحاميات التركية التي قد تستعين بأبناء هذه القبائل في مهامها مقابل إقطاعها مساحات تقيم عليها، لذلك تعتبر هذه القبائل أضعف مكونات مجتمع الريف مقارنة بالقبائل الحليفة وقبائل المخزن والقبائل الممتنعة أو المستقلة، ومع ذلك فقد عرفت هذه القبائل تزايدا وانتشارا مع نهاية الوجود العثماني، وهو ما إستنتجه لويس رين من خلال المساحة التي كانت تشغلها هذه القبائل و التي كانت تزيد عن أربعة (4) ملايين هكتار، الأمر الذي يعكس بجلاء خلا في النسيج والعلاقات الاجتماعية لمجتمع الريف (غطاس، 2007، 141-144؛ Rinn, 1897, 17).

⁷ يجلل عالم الاجتماع عدي المواربي هذه الظاهرة أي التقسيم الاجتماعي للعمل، جاعلا منها أحد أهم أسباب فشل دول ما قبل الاستعمار في بلاد المغرب، من خلال إفرازاتها المتمثلة في إختلال التوازنات الكبرى للمجتمع على غرار اعتماد المدن على فوائض الريف المحدودة، وإفصاف القبائل (الإمتناع، الثورة، التمرد) عن السلطة و المجتمع بسبب رفض دفع الضرائب، مقابل ظهور برجوازية ضعيفة وإقطاعيات ريفية وهي مظاهر تؤذن بالتخلف (عدي، 1983، 26).

⁸ عرف عن العثمانيين تنافسهم في مجال الوقف طبقا للمذهب الحنفي، وقد تأثر بهم الكراغلة في هذا المجال، حيث تسابقوا في وقف عديد المرافق ذات النفع العام، على غرار حسن باشا بن خير الدين الذي بنى مستشفياتين، والباي محمد بن عثمان الكبير باي الغرب الذي أوقف مسجدا بوهرا، كما ساهم الكراغلة في إدارة مؤسسة سبل الخيرات الحنفية وهي إحدى مؤسسات الوقف الجماعي (Shuval, 1998, 111).

⁹ الفحص: جمعها فحوص، وهي الجهات القريبة من المدن، عرفت في الفترة الإسلامية بالأرياض (جمع ريض)، تعود ملكية أراضيها لسكان المدن فيما يوكل فلاحون بخدمتها لصالحهم، تحول جزء منها أواخر العهد العثماني لأوقاف خيرية خوفا من مصادرتها من طرف الحكام، وقد إشتهرت فحوص مدن الجزائر وتونس وطرابلس وقسنطينة بوفرة إنتاجها وسعة مساحتها، فمثلا يمتد فحص دار السلطان إلى ما يزيد عن إثني عشر كيلومتر عن أسوار مدينة الجزائر، تحده أوطان بني خليل والخشنة وبني مسوس، كان يشرف على أمن الفحص "قائد الفحص" أو "محافظ الفحص". وحسب لويس رين فإن وطن الفحص كان يتكون من سبعة فحوص أو مناطق هي زاووة، بوزريعة، بني مسوس، عين الزبوجة، بيرخادم، القبة والحامة. وللإشارة فإن قيادة الأوطان كانت تسند للعناصر التركية والكرغلية على أساس العضوية في الوجدق، في حين تم إقصاء العنصر الأهلي من تولي هذه الوظيفة (سعيدوني، 2013، 25؛ Rinn, 1897, 46).